

التكليف ١
مقرر: دراسات نقدية ٣ – برنامج الدكتوراه

إعداد الطالب: فادي مليباري
الرقم الجامعي: ١٣٤٨ ٢٥٢٠٠



نقد الإطار النظري للدراسة، ومدى ملائمته وشموليته



تفاصيل الورقة البحثية:



العنوان: تعارض المصالح في نظام المنافسات والمشتريات الحكومية السعودي وجزاء الإخلال به.
تم النشر بواسطة: مجلة البحوث الفقهية والقانونية – جامعة الأزهر.
اسم الباحث: د. أحمد بن سليمان الفراج.

رابط ملف الاطلاع على الورقة البحثية: [انقر هنا](#)

الإطار النظري في الرسالة: توصيف عام

يعتمد الإطار النظري في الرسالة على مدخل تنظيمي-نصي يقوم على تعريف تعارض المصالح وفق اللائحة السعودية والمعايير الدولية، مع تقسيمه إلى فعلي، ظاهري، ومحتمل. ويركّز الطرح على عرض التعريفات النظامية والالتزامات القانونية دون بناء معالجة تفسيرية عميقة للمفهوم. وبذلك فإن الإطار أقرب إلى الإطار الوصفي التنظيمي منه إلى الإطار النظري التحليلي.

الفرق بين التعريف المعياري والمفهوم التحليلي

تتعامل الرسالة مع تعارض المصالح بوصفه حالة تعارض بين مصلحة خاصة ومصلحة عامة تؤثر في الموضوعية.
هذا تعريف معياري يحدد الواجبات، لكنه لا يبني مفهومًا تحليليًا يفسر أسباب نشوء التعارض وآلياته داخل منظومة المشتريات.
غياب البعد التفسيري يجعل الإطار يصف الظاهرة دون أن يفسر بنيتها المؤسسية.

تعارض المصالح والفساد: تمييز نظري غائب

لم تُقم الرسالة تمييزًا صارمًا بين تعارض المصالح بوصفه خطرًا مؤسسيًا وبين الفساد بوصفه سلوكًا مجرمًا. تعارض المصالح يمثل حالة خطر محتملة تتطلب إدارة وقائية، بينما الفساد يمثل تحققًا فعليًا لسوء الاستعمال. عدم الفصل المفاهيمي بينهما يضعف البنية النظرية ويجعل المعالجة أقرب إلى الامتثال القانوني منها إلى التحليل المؤسسي.

مفهوم "المصلحة" ومستوياتها التحليلية

لم يُبنَ مفهوم المصلحة بصورة متعددة المستويات، رغم أهميته المركزية في الدراسة، وكان من الممكن تفكيكه إلى:

- مصلحة عامة
 - مصلحة الجهة
 - مصلحة الموظف
 - مصلحة السوق والمنافسة
- هذا التفكيك كان سيعزز فهم التعارض بوصفه صراعًا بين مستويات مختلفة من المصالح داخل بيئة تنظيمية.

غياب آليات السببية داخل دورة المشتريات

لم يُعرض تعارض المصالح بوصفه عملية تحدث عبر مراحل محددة من دورة المشتريات (إعداد المواصفات، الطرح، التقييم، الترسية، إدارة العقد). الإطار بقي عامًا دون تحديد نقاط الخطر الفعلية داخل العملية الإدارية. إدخال البعد الإجرائي كان سيحوّل الإطار من توصيف قانوني إلى تحليل بنيوي تطبيقي.

نموذج بديل: منظور نظرية الوكالة والحوكمة

- يمكن إعادة بناء الإطار النظري عبر دمج:
- نظرية الوكالة لفهم العلاقة بين الجهة والموظف والمتعامل، وتحليل الحوافز وعدم تماثل المعلومات.
 - ومنظور الحوكمة والنزاهة لتحويل أدوات الإفصاح والمنع والجزاء إلى منظومة متكاملة لإدارة المخاطر.
- هذا الدمج يرفع الإطار من مستوى النصوص إلى مستوى تفسير السلوك المؤسسي.

الإطار المفاهيمي المقترح للدراسة

يمكن صياغة نموذج تحليلي يقوم على: مصدر التعارض - درجة التعارض - مرحلة المشتريات - أداة الإدارة - المخرجات المؤسسية.
يسمح هذا النموذج بتقييم كفاية الأدوات النظامية ومدى تناسبها مع نوع التعارض ومرحلة حدوثه.
وبذلك تصبح الدراسة تقييمًا لفعالية المنظومة لا مجرد شرح لأحكامها.

الحكم الأكاديمي على الإطار النظري

الإطار النظري في الرسالة منضبط من الناحية النظامية ومتناسك في عرض التعريفات. إلا أنه يحتاج إلى تعميق وتحويل النصوص إلى نموذج تفسيري يوضح آليات التعارض وأثره المؤسسي. وعليه، فإن تطوير الإطار المقترح سيتمح الدراسة مستوى تنظيريًا يليق بأطروحة دكتوراه بحثية متقدمة.



مجموعة جامعة
الجميع الذكية
للتعليم القابضة

MIDOCEAN
UNIVERSITY



Thank You

